

وللشقيق الباقي ثلاثة وتسقط الأخت للأب وكذلك
 الأم وجد واخت شقيقة وأخ للأب والأم سهم والجد سهمان
 والأخت ثلاثة أسهم ويسقط الأخ للأب مسئلة أم
 وجد واخت شقيقة واخوان لأب للأم السهم
 وثالث الباقي خير للجد فيفضل له فأصلها ثمانية عشر
 للأم ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة يفضل عشرة للشقيقة
 منها النصف تسعة فرضا ويفضل للأخوين من
 الأب سهم بينهما نصفين فتصح من ستة وثلاثين
 والنصف الذي تأخذه الشقيقة في هذه الصورة تأخذه
 فرضا لأنها انفردت لم تأخذ أكثر من النصف وحيث
 كان ثلث المال وثلث الباقي خيرا للجد ويفضل نصف المال
 أو أكثر فالنصف الذي تأخذه الشقيقة تأخذه فرضا
 على الصواب كما نقله الرافعي والنووي عن تصويب
 ابن اللبان واقره ونقله جماعة عن زيد رضي الله
 عنه وهذا وارد على قول الجاهلي أنه لا يفرض
 للأخت مع الجد إلا في الأكبرية وقوله وإرقت
 بنيا للأم مع الإجداد أي اسقطوا ولأب الأم

بالجد

بالجد قريبا وبعد فلا مدخل لهم معه في الإرث وهذا
 تقدم في الجواب في قوله ويفضل لأب الأم بالاستسقاط بالجد
 فأفهمه على احتياط قال **باب الأكبرية**
والأختة فرض مع الجد **ففيما عد مسئلة**
زوج وأم وهما تامرهما **ففيما عد مسئلة**
تغيبها ما عدا بالأكبرية وهي **تغيبها مسئلة**
ففيما عد مسئلة لها **والسنة** **تقول** **ففيما عد مسئلة**
ثم يعوان أي القاسمة **ففيما عد مسئلة** **بشكر**
 أقول مذهب الشافعي وما ذكره والجمهور أن الأخت
 لا فرض لها مع الجد في غير المسائل المعتادة إلا في مسئلة
 الأكبرية وصورتهما زوج وأم وحد واخت وهو
 المراد بقوله إلا فيما عد مسئلة كل ما تزوج وأم
 وهما تامرهما أي الجد والأخت تمام المسئلة فيكون
 الضمير وهوها راجعا للجد والأخت ويحتمل
 الرجوع للزوج والأم فللزوج النصف وللأم
 الثلث يفضل سدس كان القياس أن يفرض للجد
 وتسقط الأخت عنه قال أبو حنيفة واحد وعند

ناظم